

# الدعم الدولي لمؤتمر برلين لا يبدد مخاوف الليبيين من فشله

## الجيش الليبي يتمسك باستكمال الحرب ضد الإرهاب والمليشيات المسلحة



توسعت دائرة الدعم الدولي لمؤتمر برلين الذي تستضيفه ألمانيا بداية من الشهر المقبل في ظل ترحيب إيطالي وروسي سبقه موقف أميركي يدعم الجهود الألمانية لإيجاد تسوية سياسية تنهي الصراع بالبلد، غير أن نجاحه يصطدم بغموض البعثة الأممية والتي لم توضح ما إذا كان المؤتمر سيناقش الترتيبات الأمنية أم لا.

طرابلس - لا يبدد الدعم الدولي المتصاعد لمؤتمر برلين الذي من المتوقع أن يعقد خلال الشهر المقبل برعاية الأمم المتحدة مخاوف الليبيين من فشله كبقية المؤتمرات الدولية السابقة التي عقدت حول الأزمة الليبية، في ظل غموض موقف المجتمع الدولي من توجيهات القائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفتر الذي يعتبر أن الحل يبدأ بوضع خطة أمنية لتفكيك الميليشيات.

وأكد رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل خلال مؤتمر صحفي مشترك في روما مساء الإثنين، على الحاجة إلى وقف سريع لإطلاق النار في ليبيا، مشيرين إلى التعاون مع الجانب الألماني من أجل إنجاز مؤتمر برلين.

### سياسة الغموض التي تعتمد البعثة الأممية بشأن مؤتمر برلين تعزز الشكوك في إمكانية نجاحه

وأعلن كونتي أن البلدين يعملان على ضمان التوصل إلى نتيجة إيجابية من مؤتمر برلين، قائلا "سنبذل كل جهد ممكن لتسريع تحقيق الاستقرار في ليبيا".

وتستعد ألمانيا منذ أسابيع لعقد مؤتمر حول ليبيا في برلين بداية الشهر المقبل، يجمع الأطراف الدولية المؤثرة في الملف الليبي لبحث حل سياسي ينهي الصراع القائم في البلاد منذ فبراير عام 2011.

وتوسعت دائرة الدعم الدولي لإنجاح مؤتمر برلين وهو ما عكسته تصريحات الأخيرة لممثلي الدبلوماسية لدى القوى الإقليمية الكبرى.

### الترتيبات الأمنية مفتاح التسوية

من الميليشيات قبل الخوض في تسوية سياسية.

وقال المتحدث باسم الجيش الليبي، العميد أحمد المسماري في تصريحات صحافية " إن القيادة العامة للجيش الليبي كانت وما زالت تفصل بشكل كامل بين الجماعات الإرهابية والعصابات الإجرامية المطلوبة دوليا، وبين الحوار السياسي".

وأوضح المسماري أن العمليات العسكرية في طرابلس ما زالت مستمرة في مختلف المحاور، لافتا أن القوات المسلحة تعمل على استكمال مهامها قبل انعقاد مؤتمر برلين حول ليبيا.

أي تحرك دولي أو محلي يعمل بجديّة على معالجة القضية الليبية، معربا عن أماله على أن تؤدي مخرجات المؤتمر الدولي الذي ستحتضنه برلين إلى رفع معاناة الشعب الليبي، مشددا على أن معالجة الوضع الليبي تبدأ بالقضاء على الإرهاب وتفكيك الميليشيات ونزع سلاحها.

وفسّلت المؤتمرات الدولية السابقة بسبب إهمال مسألة نزع السلاح من الميليشيات حسب حفتر الذي شدّد على أن مجرد الجلوس إلى طاولة مفاوضات وإصدار اتفاق لا يؤدي إلى الحل.

وأدى الجيش الليبي تمسكه باستكمال حربته ضد الإرهاب وتحريز طرابلس

المباحثات بشأن مؤتمر برلين المزمع عقده في ديسمبر المقبل.

من جانبه أكد حفتر على الدور المهم للبعثة الأممية ومبعوثها إلى ليبيا، مؤكدا على ما ورد ببيانات القيادة العامة للقوات المسلحة المتعلقين باجتماع نيويورك وبرلين، وأنهما يمثلان موقفا من ضرورة القضاء على المجموعات الإرهابية وتفكيك الميليشيات ونزع سلاحها.

وشدد حفتر على ضرورة إيجاد سلطة شرعية يرضيها الشعب الليبي وترتكز على أساس دستوري.

وسبق أن أعرب حفتر وذلك في حوار مع صحيفة "البلدنت عربية"، على دعمه

من الجماعات الإرهابية المسلحة التي تعمل على نشر الفوضى وفرض أجندتها التخريبية امتثالا لإصلاوات أطراف خارجية تواليها.

ويعتد المبعوث الأممي إلى ليبيا غسان سلامة مع حفتر، مستجدا مؤتمر برلين، الذي تعزز المانيا إطلاقه الشهر المقبل، في محاولة لحل الأزمة بالبلاد.

وأوضح المكتب الإعلامي للقيادة العامة للجيش، في بيان نشرته "بوابة أفريقيا" الإخبارية الإثنين، أن الزيارة جاءت في إطار التشاور المستمر حول مستجدات الأحداث بليبيا، حيث أطلع المبعوث الأممي حفتر على ما وصلت إليه

# اعتقال المحتجين يغذي الاحتقان السياسي في الجزائر

وجاءت المحاكمة بعد عودة القضاة من إضراب عن العمل أثار الكثير من اللغط والجدل، خاصة في ما تعلق بما وصف بـ"تنزلات مفاجئة قدمها القضاة للسلطة التنفيذية تتصل بالمطالب التي رفعوها حول الفصل بين السلطتين القضائية والتنفيذية، وتحريم القطاع من الضغوط والإكراهات"، والافتقار بتحقيق مطلب الزيادة في الرواتب.

وانقسم الشارع الجزائري حينها بين مؤيد لإضراب القضاة وبين متحفظ عليهم، قياسا بدورهم في صناعة الوضع الذي أثار انفجار الشارع الجزائري منذ تسعة أشهر.

ووجهت للقضاة انتقادات شديدة من طرف الشارع ومن طرف الحقوقيين، بسبب ما وصف بـ"الإفراط في إيداع عشرات المواطنين رهن الحبس المؤقت، من جهة أذانت منظمة العفو الدولية، أحكام السجن النافذة الصادرة في حق هؤلاء، ودعت في بيان إلى إطلاق سراحهم دون "قيد أو شرط"، واعتبرت سلوكهم "ممارسة لحق التعبير الحر".

وصرح المحامي والناشط الحقوقي مصطفى بوشاشي، على هامش المحاكمة، بأن "الفرصة مواتية للقضاة ليؤكدوا للجزائريين، بأنهم لا يخضعون إلا لضمائرهم ولقانون، وليظهروا صق نواياهم من الإضراب الذي خاضوه خلال الأيام الماضية، لاسيما في ما يتعلق بتحرير القضاء واستقلاله".

بدوره، نفى رئيس نقابة القضاة يسعد ميروك، في تصريح سابق أن يكون القضاة قد تلقوا تعليمات بخصوص ملفات معتقلي الرأي، في محاولة لرفع الاتهامات التي طالت القضاة حول خضوعهم لإبعاات السلطة التنفيذية في التعامل مع المعارضين والناشطين الحقوقيين.

مؤتمر الحزب المرتقب عام 2020. وفي المقابل، لا يزال حزب قلب تونس الذي حل ثانيا في الانتخابات (38 مقعدا) يشترط شخصية مستقلة بخلفية إقتصادية لقيادة الحكومة بعد أن رفض قطعاً في البداية الدخول في تحالف مع النهضة.

### التحالف مع حركة النهضة الإسلامية قد يسبب تراجعاً في شعبية الأحزاب الحليفة لها وقيمتها السياسية

وكان اتهم النهضة بالوقوف وراء سجن رئيسه نبيل القروي بتهمة تتعلق بغسل أموال ونهرب ضريبي خلال الحملة الانتخابية الرئاسية.

ويرى الجورشي أن النهضة يمكن أن تتوصل إلى "حل بإشراك كل الأحزاب بأوسع قدر، ولكنها ستكون خائفة"، مشيراً إلى "تواجد تيار كامل داخل النهضة يرفض الدخول في هذه التحالفات".

وفي حال فشل حزب الغنوشي في الخروج بتشكيلة حكومية يصادق عليها البرلمان بـ109 أصوات، سيتولى رئيس البلاد قيس سعيد تكليف شخصية مستقلة من خارج الأحزاب بتشكيل الحكومة.

ويخلص الجورشي إلى "وجوب أن يكون رئيس الحكومة شخصية بعيدة عن الأحزاب وفي الوقت نفسه مطمئنا للأحزاب، وهذه معادلة صعبة".

وسيكون أمام من سيتولون السلطة التنفيذية صعوبات جمّة أهمها الملفات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

# الأحزاب التونسية تخشى المشاركة في حكومة تهيمن عليها النهضة

ويقول المحلل السياسي صلاح الدين الجورشي "هناك أحزاب تعتقد أن حركة النهضة مرفوضة بشكل واسع من السياسيين ومن جزء كبير من الرأي العام، هي تخشى أن يجبر التحالف مع النهضة تراجعاً في شعبيتها وقيمتها السياسية".

وتستند هذه الخشية من خلال تجارب الحزب الفائزة في الحكم خصوصا خلال 2013 والأزمة السياسية التي اندلعت في البلاد إثر اغتالات سياسية انتهت بتخلي النهضة عن الحكم. تضاف إلى ذلك حقيقة التحالف مع حزب "نداء تونس" في الحكم التي لم تكن مرضية لعموم التونسيين

وبينما يحرص الحزب على عدم خذلان قواعده الانتخابية التي أقدمت على تأييده على أساس خطاب انتخابي يقوم على القطع مع الماضي، إلا أن الانتخابات الأخيرة التي تلقتها المشاورات الحكومية كشفت حجم الانقسام داخل الحركة. ولا يستبعد المراقبون أن يعكس هذا الانقسام على

والتقى القياديان بحركة الشعب هيكلي المكي وسالم لبيض بالمقر المركزي لحركة الشعب، الإثنين، بوفد من حركة النهضة ممثلا في كل من علي لعريض ونور الدين البحيري.

وتمسك مجلس شوري النهضة، السلطة العليا داخل الحزب، نهاية الأسبوع الماضي بأن يكون مرشح الحزب لرئاسة الحكومة من صفوفه لكن من دون أن يقدم أي اسم، بينما قدم رئيسه راشد الغنوشي كمرشح لرئاسة البرلمان الجديد.

وقال رئيس مجلس الشوري في الحركة عبدالكريم الهاروني إن "الحركة متمسكة بحقها في ترؤس الحكومة"، منتقدا موقف بعض الأحزاب التي "تريد حرمان الحزب المنتصر" من حقه الذي يضمنه الدستور.

وأفضت الانتخابات التشريعية إلى ما وصفه مراقبون بـ"الزلزال الانتخابي"، إذ تشتت أصوات الناخبين بين العائلات السياسية التي تقدمت للانتخابات.

تونس - يجد حزب النهضة ذو المرجعية الإسلامية في تونس والفائز الأول في الانتخابات التشريعية التي جرت في السادس من أكتوبر الماضي، نفسه أمام مهمة صعبة تقضي برئاسته الحكومة أو الاستجابة للضغوط وتكليف شخصية مستقلة.

وتبدو مهمة الحزب الذي يمثل جزءا مهما من المشهد السياسي منذ 2011، معقدة، وسيواجه مخاضا صعبا لمحاولة إقناع برلمان بالوان اطياف سياسية مختلفة، ومؤلف من 217 مقعدا لم يحدد منها سوى أقل من الربع، ظهرت بوادره مع تقديم كتلة الحزب الدستوري الحر بطلب إلى رئاسة البرلمان بأداء اليمين الدستورية بشكل فردي في الجلسة الافتتاحية للسنة البرلمانية الجديدة التي تنطلق الأربعاء.

ولا يستبعد مراقبون أن يكون اقتراح الحزب الدستوري الحر الذي تحجج بان أداء اليمين بصفة جماعية غير قانوني، يأتي احتجاجا على تصدده النهضة للمشهد السياسي أمام مساعيها لمزيد الاستفراء بالحكم عبر تمسكها برئاسة البرلمان ووضع يدها على الحكومة الجديدة، ما يندب بسخونة السنة البرلمانية الجديدة ودخول الأحزاب ذات العائلات السياسية المتنوعة في صدام سياسي جديد.

وانطلقت مشاورات النهضة عدة الإعلان عن نتائج الانتخابات التشريعية في أكتوبر الفائت من دون أن تخرج كلها إلى العلن.

لكن الحركة وجدت نفسها في مأزق أمام رفض العديد من الأحزاب مشاركتها الحكم.

وتتحرك النهضة لإقناع الأحزاب الفائزة برؤيتها حول الحكومة الجديدة.



النهضة في مأزق